الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.33

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو . . . . . (هندوراس)

ثم: السيد كافان (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/57/55 وA/57/132 وA/57/84- S/2002/645 وA/57/202 وA/57/329 وA/57/331 وA/57/350 وA/57/422-S/2002/1064)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/57/3 (Part I and II) وA/57/44 و A/57/460 وA/57/497 وA/CONF.199/20)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-69170 (A)

0269170

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/57/55 وA/57/132 وA/2002/645-S/57/84 وA/57/202 وA/57/329 وA/57/331 وA/57/350 وA/57/422-S/2002/1064)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١** (A/57/3 (Part I and II) وA/57/44 وA/57/460 وA/57/497 وA/CONF.199/20)

١ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20)، وقال إن الهدف الرئيسي للقمة كان دراسة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقرير ما ينبغي عمله من أجل تعزيز تلك العملية. وأضاف أن المشاركين في تلك القمة ركّزوا على الأهداف والسُبُل والوسائل والموارد المتعهد بها والتكنولوجيات اللازمة لترجمة التوجهات العامة لجدول أعمال القرن ٢١ إلى برامج عمل محدَّدة. وقال إن القمة كانت الأولى من نوعها لأنها أكدت على مشاركة الشركاء من المجتمع المدني في المؤتمر ذاته وكذلك في مختلف الاجتماعات التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر، وقد تحقق تقدُّم كبير في الموافقة على تعهدات محددة وعلى الأهداف والوسائل في المجالات الرئيسية الخمسة التي ذكرها الأمين العام وهي المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي. وأضاف أن برنامج التنفيذ الصادر عن القمة هو أكثر تفصيلاً من جدول أعمال القرن ٢١ في عدة مجالات: منها الطاقة، وهي من المجالات التي اتسمت برغبة قوية من القمة في تعزيز دور الطاقة المتجددة على نحو عاجل وتوفير الطاقة لمن يحتاجون إليها؛ والمياه والإصحاح؛ والزراعة وخاصة فيما يتعلق بالتصحر، مع توسيع صندوق البيئة العالمي ليغطي مشاريع مكافحة تلك الظاهرة؛ والصحة والتنوع البيولوجي؛ والمحيطات؛ وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، ويتبقى الآن التركيز على تنفيذ برنامج العمل والتأكد من الوفاء بالتعهدات التي قطعها الشركاء في التنمية على أن أنفسهم من حيث تقديم الموارد واستخدامها في الأغراض المخصصة لها وضمان أن يكون برنامج التنفيذ مرتبطاً بالأهداف الإنمائية للألفية، والوفاء بالموارد التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإنفاقها في الأغراض المحددة لها في جوهانسبرغ.

٢ - وقال إن اجتماع لجنة التنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣ يجب أن يُخصَّص بشكل رئيسي للتخطيط وللمسائل الجوهرية، ويجب أن ينصب الاهتمام على إعادة تشكيل اللجنة بما يتيح لها التوافق مع الحركة التي خلقتها قمة جوهانسبرغ، وينبغي للجنة أن تعتمد برنامج عمل متعدد السنوات يتيح لها إمكانية الاهتمام بمواضيع متعددة ويعفيها من الانشغال في كل سنة بجميع المسائل الواردة في برنامجها. وقال إنه ينبغي للجنة أن تقرر ما إذا كانت تودّ الاستمرار في متابعة النهج المواضيعي أو أن تنظم نفسها-وبأي الطرق- حول الأهداف والمهام التي حددتها القمة العالمية، وينبغي لها كذلك أن تدرس الطرق التي يمكن بها الحفاظ على الروابط التي أوجدتها قمة جوهانسبرغ بين العمليات العالمية والعمليات الإقليمية. وأضاف أن تبادل المعلومات والخبرات يمكن أن يكون أكثر فائدة على المستوى الإقليمي مما هو على المستوى العالمي، وينبغي أن تُراعى في اجتماعات اللجنة أهمية الحفاظ على تلك الروابط بين العملية العالمية والعمليات الإقليمية. وأضاف أنه سيكون من المستحسَن اتخاذ قرار بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة من أجل تيسير مختلف أنواع الترابط بين الشركاء من القطاع العام والشركاء غير الحكوميين.

٣ - وقال إن أهمية العلاقة بين العمليات المركزية والمكونات التشغيلية في منظومة الأمم المتحدة لا يمكن إعطاؤها حقها من التركيز، ومن ثم ينبغي إعادة النظر في طبيعة علاقات التعاون القائمة بين مختلف الوحدات وتكامل الأهداف والمبادئ والوسائل التي حددتها قمة جوهانسبرغ في عمليات التنسيق التي بدأت بالفعل على مستوى البلدان؛ وقد بدأت فعلاً دراسة هذه المسائل.

٤ - وأضاف أن برنامج التنفيذ الذي تم الاتفاق عليه في جوهانسبرغ لا يخص البلدان النامية وحدها ولكنه يعني أيضاً البلدان المتقدمة سواء من ناحية الدعم الذي يمكن أن تقدمه أو من ناحية الاستهلاك والإنتاج المستدام، فالتعهدات المحددة بشكل قاطع والتي تم الالتزام بها بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هي من أهم المبادئ التي حققتها القمة.

٥ - وفي ختام كلمته أشار إلى القلق الذي تم التعبير عنه فيما يتعلق ببعض التصحيحات الطباعية في التقرير وقال إنها ذات طابع تحريري أساساً ولكن من المهم أن ينشر التقرير بنفس الشكل الذي تم اعتماده حتى وإن كان ذلك ينطوي على إصدار نسخة منقحة.

٦ - **السيد دينغو** (رئيس شعبة المياه والموارد الطبيعية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي تم القيام بها تحضيراً للسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣ (A/57/132) وقال إنه سيتم الاحتفال بافتتاح هذه السنة في مقر الأمم المتحدة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأضاف أن الأنشطة المقرر القيام بها على نطاق المنظومة في إطار السنة الدولية للمياه العذبة يتم تنسيقها بالتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن أهداف السنة هي تعبئة الرأي العام والتشجيع على اتخاذ تدابير تعكس أهمية الاستخدام والإدارة المستدامين لموارد المياه. وقال إن السنة تأتي في توقيت مثالي، فهي تلي السنة الدولية للجبال وتأتي في أعقاب القمة العالمية للتنمية المستدامة وتسبق المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي سيعقد في كيوتو (اليابان) في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأضاف أن الأمم المتحدة ستصدر تقريراً عن موارد المياه في العالم في عام ٢٠٠٣.

٧ - ومضى قائلا إنه من أجل تحقيق مشروع طموح بهذا الشكل في هذه الفترة القصيرة ينبغي أن يكون من الممكن الاعتماد على المشاركة الواسعة لجميع الأطراف المهتمة، إذ لا بد من مشاركة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة نشطة من أجل ضمان استمرار الشراكات التي تم تأسيسها في العمل على تحقيق أهداف السنة خلال عام ٢٠٠٣. وأضاف أن الحكومات مدعوة إلى إنشاء لجان وطنية وتحديد جهات تنسيق من أجل تيسير أنشطة السنة الدولية والدعوة إليها، كما أن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة مدعوة إلى تكوين مجموعة رسمية تُكَلَّف بدعم الأنشطة المتوخاة في إطار السنة الدولية في نيويورك والتشجيع على قيام أنشطة مماثلة في بلدانها. وأضاف أن الدول الأعضاء والمنظمات والدولية والقطاع الخاص مدعوة أيضاً إلى تعبئة جهودها وتقديم مساهمات طوعية. وأعرب عن امتنان الأمانة العامة للحكومات التي قدمت الدعم والتي وعدت بتقديم الدعم للسنة الدولية، وخاصة حكومات هولندا وسنغافورة وطاجيكستان.

٨ - **السيد فاينيبا** (فنزويلا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إنه مما لا يُنكَر أنه قد حدث تقدُّم من ناحية القمة العالمية للتنمية المستدامة، ومع ذلك فإن النظر إلى الحالة العالمية من منظور الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة يتبيَّن منه أن مشاكل التنمية لا تزال قائمة وأن الصعوبات التي تواجهها الأجيال الحاضرة والمقبلة لا تزال تتضاعف. وقال إن هناك أشكالاً من التنمية غير المستدامة والمقلقة

شائعة في العالم اليوم، وتقوم على أنماط من الإنتاج والاستهلاك ذات آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وهي منتشرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في بلدان العالم النامي. وأضاف أن الواقع مخيِّب للآمال: فالواقع أن أهداف برنامج العمل للقرن الـ٢١ لم تتحقق.

٩ - وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين، تناشد المجتمع الدولي احترام التعهدات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في خطة التنفيذ التي اعتمدت في جوهانسبرغ، فبدون تعاون دولي جدير بهذا الاسم وموارد مالية كافية وإرادة سياسية قوية لن يتحقق أي تقدُّم، وإذا استمر الحال على هذا الوضع سيكون له آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة على كثير من البلدان النامية قد تؤدي إلى كوارث بالنسبة لبعض تلك البلدان. ثم إن مصداقية النظام العالمي ستكون موضع شك، ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي أتاحتها خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ لكي يقوم بتنفيذ برنامج عمل القرن الحادي والعشرين بشكل متكامل.

١٠ - وأضاف أن مجموعة الـ٧٧ والصين، تجدد نداءها من أجل مزيد من التماسك وتنسيق السياسات على نحوأفضل بين جميع المؤسسات المشتركة في إدارة التنمية المستدامة عملاً على اتباع نُهُج أكثر تكاملاً إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأضاف أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعمل على تحسين كفاءتها وأن تقترح برنامج عمل ذا أهداف واقعية، كما ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعطي أولوية في العمل لذلك الجزء من ولايته الذي يتصل بتشجيع جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة على القيام بأنشطة لصالح البيئة. وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين، على اقتناع بأن جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يستمر تنفيذه في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ توصيات المؤتمرات الكبرى التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، وخاصة خطة التنفيذ الصادرة عن قمة جوهانسبرغ.

١١ - وأضاف أن مجموعة الـ٧٧ والصين، تثني على الجهود التي تُبذل في إطار الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمياه العذبة التي سيجري تدشينها في عام ٢٠٠٣، فهذه السنة تهيئ المناسبة الأولى الملموسة للتشجيع على اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الهدف المعلن عنه في إعلان الألفية والذي يرمي إلى خفض عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب النقية أو لا يملكون الموارد المالية لشرائها إلى النصف في عام ٢٠١٥، وهي تدابير ينبغي للمجتمع الدولي بكامله أن يوليها أكبر قدر من التأييد.

١٢ - **السيدة لوخ** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا) والدولتين المنتسبتين (قبرص ومالطة) وهي تضم صوتها إلى هذا الإعلان، فقالت إن تطبيق النصوص الصادرة عن اجتماعات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ يمثل البرنامج المتعدد الأطراف للتنمية المستدامة للسنوات القادمة، وأعلنت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في جوهانسبرغ على مستوى الأهداف والوسائل الجديدة وبرامج العمل المحددة، وهذه الاتفاقات، التي تخص المياه والإصحاح والمخزون السمكي والمحيطات والمواد الكيميائية والتنوع البيولوجي والوصول إلى الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة والأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك واستراتيجيات التنمية المستدامة هي تكملة مهمة لجدول أعمال القرن ٢١ ولأهداف التنمية الواردة في الخطط الدولية وخاصة الأهداف المتضمنة في إعلان الألفية. وأشادت بما أعلنته قمة جوهانسبرغ من أن الإدارة الرشيدة بمشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع واحترام حقوق الإنسان

والحريات الأساسية وكذلك التنوع الثقافي هي أمور أساسية من أجل التنمية المستدامة وينبغي تشجيعها. وقالت في هذا الصدد إن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد مرة أخرى على أهمية المساواة بين الجنسين، إذ ينبغي أن يتاح للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والاستفادة من الوصول الكامل إلى الفرص الاقتصادية بما في ذلك الملكية المالية والإرث، كما يرحّب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته عدة بلدان بتصديق اتفاقية كيوتو.

١٣ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مبادرات الشراكة المعلنة في جوهانسبرغ ويدعو جميع البلدان والأطراف الأخرى إلى مضاعفة تلك الشراكات في إطار خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ، فمن شأن تلك المبادرات أن تحفز الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات على التحرك باتجاه التنمية المستدامة. وأضافت أن من الشواهد الواضحة على رغبة الاتحاد الأوروبي في تنفيذ النصوص الصادرة عن قمة جوهانسبرغ مبادرة ''الماء من أجل الحياة'' التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وكذلك المبادرة المتعلقة بالطاقة، ويعتزم الاتحاد الأوروبي دعم هذه المبادرات بالتعاون الوثيق مع البلدان الشريكة والأطراف الأخرى المهتمة.

١٤ - وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة قالت إن التحالف الذي تم تشكيله بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، والذي أصدر إعلاناً حول هذا الموضوع في القمة العالمية (A/CONF.199/19) عازم على وضع أهداف وطنية محددة وطموحة ومنسَّقة من أجل زيادة حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة، وتحديد أهداف وطنية وإقليمية، وعالمية إن أمكن، وهو عازم أيضاً على التعاون في تحقيق هذه الأهداف. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يدعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلى هذا الجهد.

١٥ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد على ضرورة الحفاظ على الترابط بين إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الأخرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة بما في ذلك قمة جوهانسبرغ، وأضافت أن متابعة جميع تلك المؤتمرات يجب أن تكون منسَّقة ومتكاملة على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تصميم الاتحاد الأوروبي على تشجيع ترجمة هذه الأهداف إلى برامج عمل فيما يخص إدماج التنمية المستدامة في الأهداف طويلة الأمد لسياسات المنظمات الدولية وفي الهياكل الوطنية والإقليمية وفي التوجيهات التشغيلية للمنظمات الدولية.

١٦ - وأضافت أن الجمعية العامة يجب أن تؤكد أن التنمية المستدامة هي عنصر أساسي في جدول الأعمال العام للأمم المتحدة، وأشارت إلى أن الحوار الجاري على مستوى عال بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية يجب أن يتضمن تقارير عن التقدُّم المحرز تجاه أهداف التنمية المستدامة، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يقوم بدور أكبر وأن يشرف، على مستوى منظومة الأمم المتحدة، على التنسيق والتكامل للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات الأمم المتحدة وبرامجها التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة؛ وفي هذا الصدد ينبغي أن يقوم المجلس بدراسة السُبل الممكنة لتقوية التماسك والتنسيق والتعاون في العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية خاصة في إطار اجتماعه الذي يعقد في الربيع مع تلك المؤسسات؛ وينبغي أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام وضع تقرير عن الطريقة التي يتم بها تطبيق اتفاقات جوهانسبرغ على هياكل الإدارة في الأمم المتحدة.

١٧ - وأضافت أنه ينبغي تعزيز لجنة التنمية المستدامة، وأن تهتم بدورها اهتماماً أكبر بخطة التنفيذ الصادرة عن قمة جوهانسبرغ. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الاتحاد

الأوروبي يتطلع باهتمام إلى المناقشات المقبلة بشأن برنامج العمل الخمسي للجنة، الذي يجب أن يركِّز على تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ وعلى المشاكل الجديدة وعلى الفرص الجديدة التي تبزغ في العالم، وأن يساعد اللجنة على خلق آلية لمتابعة الشراكات تتسم بالمرونة وتكون لها مصداقيتها، وينبغي أيضا التأكيد على المتابعة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، حيث ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة الآثار السلبية للوضع الحالي على الساحة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عن طريق تقوية المؤسسات الإقليمية ووضع سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، وتقوية الآليات المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى دعم دور اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية المختصة سعياً إلى دعم التنمية المستدامة، وأن الاتحاد طلب من اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستثمر فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس بعنوان ''بيئة من أجل أوروبا'' الذي سيعقد في كييف في عام ٢٠٠٣ لدعم تنفيذ القرارات المتخذة في جوهانسبرغ.

١٨ - وأشارت إلى أن كل بلد مسؤول مسؤولية مباشرة عن التنمية المستدامة في إقليمه، ورحّبت باعتماد المبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالدعم الذي قدمه لها المجتمع الدولي. وأشارت في الختام إلى تأكيد عزم الاتحاد الأوروبي على ضمان تنسيق سياساته الخارجية والداخلية من أجل القضاء على الفقر ودعم التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

١٩ - **السيدة إندلوفو** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم الجماعة الإنمائية لإفريقيا الغربية فقالت إن قمة جوهانسبرغ أعطت المجتمع الدولي أفضل النتائج الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء البيئة السياسية العالمية المعاصرة، فقد أكد المشاركون في القمة على أهمية جدول أعمال القرن ٢١ وعلى مبادئ ريو وعلى أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية، وأكدوا على أن القضاء على الفقر وترشيد أنماط الاستهلاك والإنتاج، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية هي الأهداف الرئيسية والشروط التي لا غنى عنها للتنمية المستدامة؛ وناقش المشاركون أيضاً عن كثب بعض العوائق أمام التنمية المستدامة، ومنها عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي وفي التجارة العالمية وعدم كفاية التحويلات والتكنولوجيات، وقد ابتعدوا عن نطاق المناقشات السياسية وانصرفوا إلى التطبيق العملي وبيَّنوا أن من الضروري تكامل وتنسيق أنشطة المتابعة للمؤتمرات الكبرى. وأضافت أن القمة قدمت الدليل على ضرورة التعاون بين الحكومات والتجمعات الكبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وقالت إن القمة أسفرت عن اتفاقات جديدة وأهداف جديدة، فقد تعهد المشاركون على وجه الخصوص بتحسين الوصول إلى المياه والرعاية الصحية والتعليم كما حددوا أهدافاً جديدة للإصحاح والزراعة والصيد.

٢١ - وقالت إن جنوب أفريقيا ترحّب بالاهتمام الموجّه نحو المنظمات الإقليمية للقيام بدورها في تعزيز التنمية المستدامة وبالتركيز على أفريقيا، وأعربت عن ارتياحها بوجه خاص لقرار القمة دعم المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا وسائر المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وخاصة من خلال التمويل والتعاون التقني وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية. وأضافت أن مبادرات الشراكة المختلفة التي أعلنت أثناء القمة يجب أن تكون مكملة للاتفاقات الحكومية الدولية.

٢٢ - ودعت المجتمع الدولي إلى تنفيذ النصوص الصادرة عن القمة بشكل شامل ومتوازن، وأكدت على ضرورة إحياء لجنة التنمية المستدامة وتحسين كفاءتها، وينبغي التأكيد

على التنفيذ العملي وعلى ضرورة قيامها بإقامة صلة وثيقة بين أنشطتها والعمليات الإقليمية للمتابعة. وأشارت في هذا الصدد إلى ضرورة دعم مشاركة مختلف الأطراف وعلى ضرورة توطيد الروابط بين اللجنة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ودعت المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية، إلى أن تُدمج نصوص القمة العالمية للتنمية المستدامة في برامج عملها.

٢٣ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يأمل في أن يستطيع الاعتماد على التعاون البنَّاء لجميع الشركاء وجميع المؤسسات المختصة في تنفيذ اتفاقات جوهانسبرغ على الصعيد دون الإقليمي، خاصة وأن مشاكل الجفاف المتواصل وانعدام الأمن الغذائي وانتشار وباء الإيدز تجعل من الضروري القيام على وجه السرعة بوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ على المستوى دون الإقليمي.

٢٤ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن التعهدات التي تم الالتزام بها في قمة جوهانسبرغ لا تكفي إطلاقاً إذا أخذنا في الاعتبار الجهود اللازم بذلها لحل مشاكل البيئة والقضاء على الفقر، ومع ذلك، وفي ضوء الصعوبات والمشاكل والتعقيدات التي ووجهت في المفاوضات، فإن النتائج هي أفضل ما كان ينتظرها وفده؛ ومن المشجع على وجه الخصوص أنه أمكن التوصل إلى اتفاق في الآراء حول الأهداف الطموحة للمجالات المهمة مثل المياه والإصحاح.

٢٥ - وقال إن القمة قد اتفقت في النهاية على تقليل نسبة السكان في العالم الذين ليست لديهم سُبل للوصول إلى وسائل الإصحاح الأساسية وإلى مياه الشرب إلى النصف في عام ٢٠١٥، وأشار إلى أن خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ تدعو إلى مزيد من التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وبين تلك المنظومة والمؤسسات المالية أثناء السنة الدولية للمياه العذبة، أي سنة ٢٠٠٣، وقال إن هذا يستتبع قيام الأمم المتحدة بدور قيادي في وضع برنامج عمل للمياه العذبة. وأضاف أن على المنظمة أن تقوم بتنظيم جهود متضافرة لمساعدة المناطق الأشد تأثراً عن طريق الإدارة المستدامة لموارد المياه.

٢٦ - وقال إنه تم إحراز تقدُّم أيضاً في مجال المواد الكيميائية، وفي هذا الصدد فإن النرويج تنتظر بفارغ الصبر نتائج المناقشات الدائرة حول تقييم تركيزات الزئبق في العالم، والمناقشات التي ستُجرى أثناء دورة عام ٢٠٠٣ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعتَبِر النرويج أن من الضرورة القصوى وضع صك قانوني له قوة الإلزام لمواجهة المشكلة التي يشكلها الزئبق والمعادن الثقيلة الأخرى، وقال إنها ستطبِّق مثل هذه الوثيقة. وأعرب عن سرور النرويج أيضاً للتعهدات التي تم الالتزام بها من أجل إبطاء تراجع التنوع البيولوجي حتى عام ٢٠١٠ والتدهور الحاصل في الموارد الطبيعية.

٢٧ - وقال إنه لم يحدث اتفاق على الأهداف الطموحة فيما يتعلق بالطاقة، وأضاف أن زيادة نسبة الطاقة العالمية المستخرجَة من مصادر الطاقة المتجددة هي من أهم وسائل مكافحة تغيُّر المناخ، وأعلن أن النرويج ستتعاون مع البلدان التي تشاطرها وجهة نظرها هذه من أجل زيادة استعمال تلك الطاقة المتجددة. وأضاف أن من الضروري جداً السعي إلى وضع نظام أكثر طموحاً وأكثر فائدة للمشاركة على نطاق أوسع وأكثر توازناً في مواجهة مشكلة تغيُّر المناخ. فعلى المدى الطويل سيتوقف مدى الالتزامات التي يتعهد بها في القمة على ما تقوم به الحكومات من أعمال. وأضاف أن النرويج على استعداد للقيام بدورها في المسؤولية في هذا الصدد. وذكر أن الحكومة النرويجية أعلنت قبل بضعة شهور عن خطة عملها لمكافحة الفقر في بلدان الجنوب حتى عام ٢٠١٥، وهي تشمل المجالات الرئيسية لتحقيق تخفيض الفقر، وخاصة البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٨ - ونوه بمبادرات الشراكة التي أطلقتها قمة جوهانسبرغ وقال إن من شأنها أن تسهِّل تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنفيذ، وقد أعلنت النرويج شراكة دولية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعمل على تقوية قدرات إدارة البيئة وتعتبر مساهمة في القضاء على الفقر في أفريقيا، وهي تأمل في أن تنضم بلاد أخرى إلى تلك المبادرة من أجل توسيعها وتسهيل وضعها موضع التنفيذ، ذلك أن من الواجب الاستفادة من الهياكل القائمة بشكل أكثر كفاءة في متابعة وتنسيق وتطبيق النصوص المعتمدة في المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، فالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان التابعة له يجب أن تقوم بدور رئيسي في متابعة تنفيذ النصوص الصادرة عن تلك المؤتمرات، وينبغي تقوية لجنة التنمية المستدامة لكي تصبح وصلة مهمة في الحوار السياسي حول الصلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويجب على تلك اللجنة أيضاً أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع هيئات منظومة الأمم المتحدة المهتمة بقضايا التنمية المستدامة.

٢٩ - وقال إنه ينبغي متابعة قمة جوهانسبرغ بأعمال ملموسة من أجل تقليل الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وترشيد إدارة الموارد الطبيعية، ويجب ألا نسمح لتلك العملية بأن تفقد زخمها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ تعهداته مأخذ الجد وأن ينطلق إلى إحداث تغييرات حقيقية، فهذا واجبه تجاه الأجيال المقبلة.

٣٠ - تولى السيد كافان (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس: مقعد الرئاسة.

٣١ - **السيد شامانوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده مرتاح عموماً لنتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة التي أكدت أولويات العمل الوطني في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وأضاف أن الاتحاد الروسي يعمل على إقامة إطار قانوني حديث من أجل التنمية المستدامة يرتكز على مبادئ اقتصاد السوق والديمقراطية ويضمن سلامة البيئة ويحافظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية وعلى نوعية البيئة؛ كما يسعى الاتحاد الروسي إلى تحسين النظام التعليمي والتركيز على علوم البيئة وعلى تطوير التكنولوجيات الجديدة واستعمالها. وقال إن الحكومة الروسية اعتمدت في عام ٢٠٠٢ ''المبادئ الإيكولوجية''، كما أنه يجري وضع خطة تأخذ في اعتبارها مقررات القمة العالمية للتنمية المستدامة لتنفيذ تلك المبادئ، وقد خصص البرلمان الروسي مؤخراً جلسات لمناقشة مقررات القمة تم خلالها اقتراح مبادرات تشريعية تهدف إلى تحسين الأنشطة الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

٣٢ - وأضاف أنه لا يجب أن نسمح للزخم الذي تولد عن قمة جوهانسبرغ بأن يصيبه الوهن، ومن الأولويات في هذا الصدد إصلاح لجنة التنمية المستدامة على أساس المقررات المتخذة في القمة وتطوير أساليب عملها بما يتفق مع الواقع الجديد. وأضاف أن خطة التنفيذ تقتضي إنشاء فريق مخصص في مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة يُكَرِّس عمله للمجالات الرئيسية الخمسة التي حددها الأمين العام. وذكر أنه لكي تنجح الخطة يجب وضع وسائل أصلية وفعَّالة، وخاصة في مجال التكاليف، بحيث تشترك فيها المنظمات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، وبحيث تراعي الأنشطة التي يتم القيام بها في مجال معيَّن توصيات المنظمات المختصة بهذا المجال وتقريب الشقة بين الحلول النظرية والأنشطة التشغيلية. وقال إنه مما لا بد منه أيضاً تعيين وسائل محدَّدة لتنفيذ توصيات القمة على المستوى الإقليمي عن طريق وضع استراتيجيات وخطط إقليمية تقوم بتنسيقها اللجان الاقتصادية الإقليمية. ومضى قائلاً إنه ينبغي أيضاً الاتفاق على نُهج مشتركة إزاء المسائل الرئيسية مثل تعويض البلدان التي هي حالياً ''مانحة إيكولوجيا'' في كوكبنا هذا وتقديم

خدمات بيئية ملموسة لها، واقترح على برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء دراسة تحليلية عميقة لجميع جوانب تلك المسألة.

٣٣ - **السيدة جانج جياوان** (الصين): قالت إن القمة العالمية أتاحت الفرصة للمجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق في الآراء إزاء التحدي الذي تمثله التنمية المستدامة، ويبقى الآن تطبيق النصوص التي اعتمدتها القمة وتنفيذ آليات المتابعة المناسبة من أجل تحويل الأهداف المقررة والتعهدات المُلتزم بها إلى تدابير ملموسة ونتائج محسوسة.

٣٤ - وأضاف أنه من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ المعتمدة في القمة العالمية ينبغي لجميع بلدان ومناطق العالم أن تتجه نحو تنمية مشتركة وأن تنشئ شراكات جديدة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والتبادلية. ويجب أن يقوم التعاون الدولي على أساس مبدأ ''المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة''. وينبغي أن تستطيع البلدان الاعتماد على وسائل مالية كافية وتكنولوجيات تتفق مع ظروفها وعاملين أكفاء، وينبغي ترجمة الإرادة السياسية إلى أعمال تنطوي على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية كما تنطوي على إتاحة الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية وإزالة الحمائية التجارية وتخفيف الديون.

٣٥ - وأضاف أن لجنة التنمية المستدامة يجب أن تظل الهيئة الرئيسية المسؤولة عن دراسة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن موافقة الصين على فكرة الدعوة لدورة تنظيمية للجنة لتقر أساليب عملها وخطط عملها للمستقبل. ومضى قائلا إن الصين تولي أهمية كبرى للتنمية المستدامة، وقد وضعتها في صميم استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية الوطنية.

٣٦ - السيد ستانيو (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن من الصعب التوفيق بين التنمية المستدامة والتجارة الدولية، فقد نجحت الاجتماعات الدولية الأخيرة في تعبئة المجتمع الدولي وفي دفعه إلى اتخاذ تدابير للوفاء بالتزاماته، ولا شك أن هناك نتائج ملموسة قد تحققت من القمة العالمية. ولكنه أشار إلى أن الوصول إلى الطاقة هو من أهم استراتيجيات الحد من الفقر.

٣٧ - وأعرب عن اقتناع مجموعة ريو بأن التنمية المستدامة تقتضي نظاماً اقتصادياً دولياً مستقراً ودون استبعاد، نظاما يعتبر فيه البعد البيئي فرصة للاستثمار وتعزيز التبادل التجاري لا عقبة أمام التنمية ولا مصدرا من مصادر التفرقة. وأضاف أنه ينبغي للبلدان المتقدمة احترام التعهدات التي قطعتها على نفسها تجاه البلدان النامية فيما يتعلق بالدعم المالي وتقوية القدرات ومسائل التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا والاستخدام الأفضل لموارد الطاقة، ولا يجب أن يحول التركيز الحالي على مشاكل الأمن الدولي دون إعطاء الاهتمام الواجب لمشاكل التنمية والبيئة باعتبارها أولويات دولية. وأعرب في هذا الصدد عن تأكيد مجموعة ريو على الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لخدمة التنمية المستدامة.

٣٨ - وقال إن مجموعة ريو تولي أهمية كبيرة لتنفيذ نتائج قمة جوهانسبرغ وتود أن تركِّز على الولايات المنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من خطة التنفيذ بعنوان ''الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة'' وعلى القسم هاء من ذلك الفصل الذي يتصل بدور لجنة التنمية المستدامة. وأعرب عن انشغال المجموعة إزاء كثرة المشاريع المتعلقة بإعادة تشكيل اللجنة وإعادة تسيير أمورها، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقات المزمع إبرامها في عام ٢٠٠٣ بشأن طرائق التمويل، وبرنامج عمل اللجنة فيما يتعلق بالتفاعل بين دورات التفاوض والدورات الأخرى وكذلك بالنتائج التي تسفر عنها اجتماعات اللجنة.

٣٩ - **السيد حسين** (الهند): قال إنه ينبغي ترجمة الأهداف والمبادئ التي أقرتها القمة العالمية إلى مشاريع وأعمال ملموسة على جميع المستويات، ولو أن نتائج القمة لم تكن على مستوى تطلعات البلدان النامية، فقد كانت تلك البلدان تأمل في أن تلتزم البلدان المتقدمة بتعهدات محددة وأن تضع بين يدي البلدان النامية موارد مالية كافية وتكنولوجيات للتعامل مع البيئة، وأعرب عن الأمل في أن تتحقق الأهداف المشتركة من خلال عمل جماعي يتم بروح مبدأ ''المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة''.

٤٠ - وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر قال إن الهند ترحّب بالقرار المتخذ بإنشاء صندوق عالمي للتضامن، وأعرب عن الأمل في أن تستطيع الجمعية العامة في دورتها الحالية اتخاذ قرار بشأن طرائق إنشاء الصندوق. وأعرب كذلك عن سروره لأن الهدف المحدد للوصول إلى خدمات الإصحاح والمياه العذبة قد تم اعتماده على المستوى الدولي.

٤١ - وأشار إلى أن الهند تعي أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها واستخدامها بشكل مستدام. وقال إن الهند بلد غني بالتنوع البيولوجي وعلى خبرة تقليدية بهذا المجال، ولذلك فهي تدرك أهمية القرار بالتفاوض على نظام دولي يتيح تأمين وتنفيذ مشاركة عادلة ومنصفة في الدخل المتحصل من استغلال الموارد الجينية. ومضى قائلا إن البلدان النامية تسعى منذ وقت طويل إلى الاستفادة من المشاركة المنصفة، وهي تدعِّم إنشاء نُظم تقوم على البيئة المحلية ونُظم تقليدية، حيث أن أحكام الاتفاق المتعلق بنواحي الملكية الفكرية فيما يتصل بالتجارة ليست كافية. وقال إن المهمة الأكثر إلحاحاً الآن هي هيكلة لجنة التنمية المستدامة وبعث الحياة في أنشطتها وفقاً للولاية المنصوص عليها في إعلان جوهانسبرغ. وأعرب عن الأمل في أن تقوم اللجنة بدراسة المسائل المعلَّقة مثل إطار الشراكات ومعاييرها وغاياتها.

٤٢ - وأعلن احتجاج الوفد الهندي على عدد من التصحيحات التحريرية التي أُدخلت على نص النشوة الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة (A/CONF.199/20)، لأن هذه التصحيحات لا تعكس بصورة صحيحة اتفاق الآراء الذي تم بين المشتركين في المؤتمر.

٤٣ - **السيد ريكيخو جوال** (كوبا): قال إن البلدان المتقدمة لم تبد الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، بل ويحاول بعضها تفريغ مبادئ ريو من مضمونها، خاصة منها ما يتصل بالمسؤوليات المتكافئة والمتباينة في نفس الوقت، وأن الجهود المبذولة من أجل حماية النُظم البيئية تواجه طريقاً مسدوداً لأن البلدان المتقدمة هي المسؤول الرئيسي عن تدهور البيئة وعن اختلال التوازن الإيكولوجي في البلدان النامية. وأضاف أن من الصحيح أن قمة جوهانسبرغ قد أعادت تأكيد أهداف ريو ولكنها لم تسفر عن تعهدات مالية ملموسة، وهو ما تحتاجه البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - وأشار إلى المشاكل الناجمة عن ضعف مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى زيادة عبء الديون الخارجية وإلى عدم الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وأعاد إلى الأذهان الاقتراح الذي قدمه وفده في قمة جوهانسبرغ والذي يهدف إلى توليد موارد إضافية من أجل التنمية، وقال إن هذه المقترحات تهدف إلى إنشاء صندوق للتنمية وإلغاء الديون الخارجية التي تثقل كاهل البلدان النامية وتخصيص نصف المبالغ المخصصة للنفقات العسكرية ووضعها في صندوق للتنمية المستدامة، وأن تقوم البلدان المتقدمة على الفور بالوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - **السيد هدايت** (إندونيسيا): تحدَّث باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إنه يجب ألا

نـدخر جهـداً في تنفيـذ التعهـدات الـتي تم الالتـزام بهـا في جوهانسـبرغ، ورحّـب بمـا أُعلـن عنـه مـن عـزم علـى وقـف التدهور في المساعدة الإنمائية الرسمية وعلاجه وانتهاج سُبل جديدة من أجل تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية.

٤٦ - وأكّـد علـى الـدور الحيـوي للمنظمـات الإقليميـة والدولية في وضع برامج الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة وقـال إن الـدول الأعضـاء في رابطـة أمم جنـوب شـرقي آسـيا وضعت استراتيجيات وبرامج عديدة لهذا الغرض في سياق المبادرات الإقليمية المختلفة.

٤٧ - وأضـاف أن إقامـة شـراكات بـين حكومـات التجمعات الكبيرة والمنظمات الحكومية الدولية يوفّر وسيلة أصيلة لمضاعفة الأنشطة والموارد المخصصة للتنمية المستدامة، وإن كانت هذه المبادرات لا تعفي الحكومات من مسؤوليتها الأساسية، وأثنى على الدور الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة في تنسيق متابعة قرارات المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة على مستوى عالٍ.

٤٨ - وأشار إلى ضرورة تعزيز النُظم المؤسسية والقدرات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل تحقيق تكامل متوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية، وأضاف أن من المهم الحفاظ على الزخم الذي أوجدته القمة، وهذا يستدعي تشجيع المشاركة على مستوى عالٍ في الاجتماع القادم للجنة التنمية المستدامة والتفكير في تدابير أصيلة لترشيد أعمال اللجنة.

٤٩ - **السيد جاليجوس شيريبوجا** (إكوادور): قال إن قمة جوهانسبرغ أكدت من جديد على أعلى مستوى سياسي التزام المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن التحوُّلات التي حدثت في الاقتصاد العالمي لم تخلق فرصاً حقيقية وإنما أوجدت اتجاهاً متصاعداً للتهميش والاستبعاد الاجتماعي واستمراراً لتدهور البيئة وضغطاً دائماً على الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.

٥٠ - وقال إنه لكي نرقى إلى مستوى التحدي الحقيقي للتكامل السياسي والتنمية المستدامة يجب الوفاء بالمسؤوليات على المستويات الوطنية والإقليمية، وكذلك في مواجهة المشاكل العالمية، التزاماً بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت؛ ومن الضروري جداً في هذا الصدد تنفيذ الولايات المنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من خطة التنفيذ وإعطاء دور مركزي للجنة التنمية المستدامة، وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف بشكل عام أن تقوم بالتنسيق فيما بينها وبتعبئة طاقاتها وموارد المجتمع الدولي من أجل مواجهة التحديات العالمية.

٥١ - **السيد جمال الدين** (مصر): قال إن وفده يود أن يعلن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل فترويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

٥٢ - وقال إن القمة العالمية كانت إطاراً لعدد من الإنجازات، فقد أكدت من جديد الدور المركزي لجدول أعمال القرن ٢١ ولمبادئ ريو، وأظهرت رغبة المجتمع الدولي في الانتقال من وضع السياسات إلى تطبيقها، وأكدت مرة أخرى الأهداف الإنمائية للألفية والمبادئ الأساسية للمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة وأتاحت اعتماد استراتيجيات متعددة للقضاء على الفقر. وأضاف أن خطط التنفيذ لم تحدد كيفية تنفيذ الأهداف المتفق عليها في القمة، وكم يكلف تنفيذ هذه الأهداف، ومن أين تأتي الموارد المالية الضرورية، ومن المسؤول عن التنفيذ وبأي طريقة وكيف يقاس التقدُّم الذي يتحقق، وإنما اقتصرت على وضع نهج إجرائي للتعاون الدولي، وهو نهج يركِّز على احترام القانون والمسؤوليات المدنية وعلى وقف الاضطهاد وعلى وضع آلية لتسوية المنازعات. وأضاف أن بلاد الشمال قد حاولت بشكل

منهجي التخلي عن تعهداتها الدولية السابقة بشأن الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة.

٥٣ - وقال إن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي تماسكاً وتنسيقاً أكبر على المستوى الوطني، كما يقتضي تضافر الجهود وإرادة سياسية قوية من جانب المجتمع الدولي لدعم البلدان النامية وإطارا مؤسسيا يساند أنشطة التنمية المستدامة. وأضاف أن جميع البلدان تستعد لتنفيذ النصوص المعتمدة في جوهانسبرغ والتفكير في وسائل إدماج نتائج القمة في خططها الإنمائية الوطنية، وينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته وأن يوفر لتلك البلدان الوسائل اللازمة للتنفيذ. وقال إن الموارد المعلن عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يجب أن تكون مرتبطة بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القمة، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ما دام النظام التجاري العالمي عاجزاً عن أن يصبح الوسيلة الرئيسية أمام البلدان النامية لتعبئة الموارد اللازمة لتنميتها، ولذلك ينبغي السعي إلى إيجاد السُبل التي تكفل تحسين المؤسسات الدولية والإقليمية التي تخدم التنمية المستدامة في مجموعها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بتقييم الخبرة على مدى السنوات العشر الماضية حتى لا يكرر أخطاء الماضي وحتى يحقق النجاح في جهوده.

٥٤ - **السيد سنغارا نا أيوضايا** (تايلند): قال إن وفد تايلند يؤيد ما جاء في بيان ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٥٥ - وقال إن أحد المبادئ التي أرستها القمة العالمية هو مبدأ المسؤولية المشتركة، إذ ينبغي لجميع البلدان وجميع الأطراف المهتمة أن تعمل معاً في شراكة من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها والوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها مع الاحترام الكامل لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في نفس الوقت، ودعا أيضاً إلى التنفيذ العاجل للفصل المتعلق بحشد موارد مالية جديدة وإضافية من أجل البلدان النامية- في خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. وأضاف أن تعزيز الطاقات مسألة بالغة الأهمية، وأن من واجب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة والبلدان المتقدمة تقديم دعم أكبر من أجل تعزيز الطاقات والنهوض بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية.

٥٦ - وقال إنه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها تايلند نتيجة للعولمة بسبب اندماجها السريع في الاقتصاد العالمي فإنها أوفت بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها بموجب جدول أعمال القرن ٢١، فقد أدمجت جدول أعمال القرن ٢١ في سياستها وبرامجها في خطة التنمية الاقتصادية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ ومن أهم ملامح تلك الخطة فلسفة ''اقتصاد الكفاية'' الذي يشجِّع السكان على انتهاج أسلوب للمعيشة المستدامة يتفق مع الموارد المحلية والمعارف والحكمة المحلية، وهذه هي الفلسفة التي تقود خطى تايلند على طريق تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ.

٥٧ - **السيد ميزوكامي** (اليابان): أشار إلى أن اليابان قد أكّدت في القمة العالمية على أهمية التشارك في الاستراتيجيات والمسؤوليات والخبرات والمعلومات على النطاق العالمي وفقاً لمبدأ الشراكة في عالم مشترك من أجل التنمية المستدامة ودعا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تطبيق النصوص المتفق عليها في القمة، وأشار إلى أن اليابان قد أطلقت مبادرة كوازومي التي تسعى إلى تنمية الموارد البشرية واتخاذ إجراءات محددة من أجل التنمية المستدامة، وهي تقوم بتنفيذ هذه المبادرة بكل جدية.

٥٨ - وقال إن خطة التنفيذ توصي الجمعية العامة بإعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ابتداءً من سنة ٢٠٠٥ وفقاً لمقترح مقدَّم من اليابان، وقد قررت اليابان تقديم

مشروع قرار بهذا الصدد أثناء الدورة الحالية يهدف إلى التحضير لإعلان العقد، فهو يقترح على الجمعية العامة أن تعلن فترة السنوات العشر التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ويقترح أن تكون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي المنظمة المسؤولة عن الدعوة إلى العقد وعن وضع مشروع برنامج عمل دولي، كما يدعو الحكومات إلى النظر في إدخال تدابير محددة في خططها التعليمية الوطنية من أجل تحقيق أهداف العقد. وقال إن اليابان تأمل في أن يحظى مشروع القرار بالموافقة باتفاق الآراء مع انضمام أكبر عدد من الدول الأعضاء لمقدمي المشروع، ولذلك فهي تتطلع إلى تفهم الدول الأعضاء ودعمها.

٥٩ - وأضاف أن حكومتي اليابان وإندونيسيا قامتا بالتعاون مع شركائهما بإطلاق الشراكة الآسيوية للغابات، وهي مشروع من النوع الثاني، أثناء قمة جوهانسبرغ، وهدف هذه الشراكة هو تشجيع الإدارة المستدامة للغابات في آسيا، وقد قامت حكومة اليابان وحكومة إندونيسيا والمركز الدولي لأبحاث الغابات وهيئة الحفاظ على الطبيعة بتنظيم أول اجتماع لإعلان هذه الشراكة في طوكيو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٦٠ - وقال إن الماء لا غنى عنه لحياة الإنسان وللحفاظ على النظم الإيكولوجية، وقد قرر المجتمعون في قمة جوهانسبرغ العمل على تقليل نسبة الأشخاص الذين ليس لديهم سُبل للوصول إلى مياه الشرب إلى النصف قبل عام ٢٠١٥، وكذلك الذين لا يملكون الموارد المالية التي تتيح لهم شراء المياه والذين ليس لديهم وسيلة للوصول إلى الإصحاح. وأضاف أن اليابان، وعياً منها بأهمية المياه، تُعد لعقد المنتدى العالمي الثالث للمياه وللاجتماع الوزاري حول الموضوع في آذار/مارس ٢٠٠٣، وهي تدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط والعمل على الخروج من هذه الاجتماعات بنتائج إيجابية في إطار متابعة نتائج القمة.

٦١ - **السيد نوبس** (سويسرا): قال إن سويسرا يسعدها على وجه التحديد أن القمة توصلت إلى النتائج التالية: الاتفاق على وسائل جديدة وأهداف جديدة وبرامج عمل محددة في مجالات المواد الكيميائية والتنوع البيولوجي وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام والوصول إلى المياه والإصحاح، والتأكيد على أن الإدارة الرشيدة وزيادة مساهمة المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان الأساسية وكذلك التنوع الثقافي هي شروط أساسية للتنمية المستدامة، وكذلك النداء العاجل إلى جميع البلدان بأن تصدِّق على بروتوكول كيوتو، وإعلان كثير من الوفود أنها سوف تقوم بالتصديق على تلك الوثيقة الهامة، وإطلاق مبادرة الشراكة، وخاصة الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

٦٢ - وأعرب عن ارتياح سويسرا للقرارات التي اتخذتها القمة وعزمها على المساهمة في تنفيذها، وقال إن المتابعة المتكاملة لإعلان الألفية ولقرارات المؤتمرات الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة وقمة جوهانسبرغ هي مسألة لا غنى عنها. وأعرب أيضاً عن ارتياح سويسرا للقرار الذي اتخذته القمة بشأن تعزيز النظام المؤسسي القائم للتنمية المستدامة وخاصة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة باعتبارهما الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة المسؤولتين عن التنمية المستدامة.

٦٣ - وقال إنه بما أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي يجري فيها الحوار حول التنمية المستدامة فيجب أن تنصب جهودها على المشاكل العالمية وليس على المسائل التي تتناولها المؤسسات الأكثر تخصصا، ويجب أن تشترك اللجنة في متابعة خطة التنفيذ الصادرة عن

قمة جوهانسبرغ، كما يجب أن تشترك في تنفيذ الشراكات القائمة ووضع إطار لشراكات جديدة ومتابعة الحوار الجاري بين الأطراف المهتمة وأن تستفيد من تلك المناقشات في مداولاتها حول مبادرات الشراكات.

٦٤ - وأضاف أن من الضروري لضمان التنمية المستدامة اعتماد استراتيجية تقوم على أساس النظم الإيكولوجية في مواجهة المشاكل المتعلقة بالمياه العذبة، وهو ما يسهم مباشرة في تحقيق الهدف الجديد الذي يتمثل في تقليل عدد الذين لا تصل إليهم المياه العذبة والإصحاح إلى النصف قبل عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة قال إن سويسرا توافق موافقة تامة على القرار الذي اتخذه المنتدى العالمي لوزراء البيئة بتعزيز الإدارة الإيكولوجية الدولية. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يكون في وضع يسمح له بتقديم توجيهات وإتاحة الموارد المالية اللازمة. وقال إن سويسرا ملتزمة بسياسة طويلة المدى للحفاظ على الغابات، وهي تؤتي ثماراً طيباً، ولذلك فهي تقدم دعمها الكامل لأنشطة منتدى الأمم المتحدة للغابات وللمؤسسات الأخرى المختصة. وقال إن العملية المخصصة للغابات سوف تلقى زخماً جديداً بتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي للغابات.

٦٥ - **السيد دي فيير** (المنظمة العالمية للسياحة): قال إن المنظمة العالمية للسياحة أشارت في عدد من المناسبات إلى أن السياحة يجب أن توضع بشكل أقوى في خدمة مكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافة العالمية، ومن المؤسف أن السياحة تم تجاهلها في معظم استراتيجيات تخفيض الفقر التي وضعتها المنظمات الدولية للمساعدة والتنمية مع أن الكثير من البلدان النامية لديها ميزة نسبية في هذا المجال. وأضاف أن هذا الاتجاه يسير نحو التغيير وأصبحت السياحة يُنظر إليها الآن أكثر فأكثر باعتبارها أداة للتنمية؛ ومع أن جدول أعمال القرن ٢١ لم يورد أي إشارة إلى السياحة فإن خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ وبرنامج عمل بروكسل يشيران إلى السياحة المستدامة.

٦٦ - وقال إن المنظمة العالمية للسياحة قد استجابت من نواحٍ عديدة للتحدي الذي يواجهها، فقد تم التفاوض على مدوّنة سلوك عالمية للسياحة واعتمادها بالإجماع من قِبَل الدول الأعضاء في عام ١٩٩٩، وأحاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة علماً بهذا التطور مع الاهتمام في عام ٢٠٠١. وفي أعقاب قرار الجمعية العامة بإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة دولية للسياحة الإيكولوجية قامت منظمة السياحة العالمية بتنظيم قمة عالمية للسياحة الإيكولوجية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في كوبيك (كندا) في أيار/مايو ٢٠٠٢ بمشاركة ما يزيد عن ١ ٢٠٠ من الوفود من ١٣٢ بلداً، وكانت النتائج الأساسية لقمة السياحة الإيكولوجية هي إعلان كوبيك (A/57/343) الذي يحتوي على توجيهات وتوصيات هامة للتنمية المستدامة للسياحة، وقد عُرض هذا الإعلان على القمة العالمية للتنمية المستدامة. ومن جهة أخرى قال إن المنظمة العالمية للسياحة قدمت لقمة جوهانسبرغ مشروعاً، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يشار إليه باللغة الإنكليزية بالعنوان ST-EP يهدف إلى إقامة آلية مؤسسية جديدة مكلَّفة بتحديد الروابط بين السياحة المستدامة والقضاء على الفقر من جهة، ومؤسسة متخصصة في مجال التمويل والبحث ووضع مشروعات محددة من جهة أخرى، كما قامت منظمة السياحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإنشاء فريق عمل مكلَّف بمساعدة البلدان النامية للاستفادة من المفاوضات التي تجري في إطار برنامج التنمية المعتمد في الدوحة لكي تحصل على أكبر فائدة ممكنة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في مجال السياحة.

٦٧ - وقال إن المنظمة العالمية للسياحة تتطلع باهتمام إلى اكتمال عملية التحوُّل في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٣، وهي العملية التي أطلقها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٢٤، بما يقوي التعاون القائم بين المنظمة وكثير من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ويخدم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ وبرنامج عمل بروكسل.

٦٨ - **السيد لانغمور** (منظمة العمل الدولية): أعرب عن ارتياح منظمة العمل الدولية للإعلان وخطة التنفيذ الصادرين عن قمة جوهانسبرغ واللذين يعترفان بالدور الحيوي للعمالة المدرّة للدخل وفقاً لإعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالحقوق والمبادئ الأساسية للعمل باعتباره وسيلة أساسية للقضاء على الفقر. وأضاف أن منظمة العمل الدولية ستسعى من خلال برنامجها لتحسين ظروف العمل وبرنامجها العالمي للتشغيل إلى أن تجدد دعمها للتدابير التي تتخذها البلدان من أجل تعزيز العمالة والدخل والعمل الشريف، وهي تتعاون أيضا مع مبادرة شبكات العمالة للشباب التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

٦٩ - وقال إن لجنة العمل والسياسات الاجتماعية التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية سوف تنظر في اجتماعها القادم في متابعة قمة جوهانسبرغ خاصة فيما يتعلق بالتشغيل والعمل الشريف، وإعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالحقوق الأساسية في العمل وقواعد منظمة العمل الدولية للقضاء على الفقر والدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة العمل الدولية وأجهزتها من أجل تيسير التحوُّل إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، ومتابعة الأنشطة التي بدأت منذ ريو من أجل تحسين قدرات النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل المشتركة في منظمة العمل الدولية لكي تقوم بدور مباشر في حل المشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٧٠ - وقال إن اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة سوف تقوم هي الأخرى بدراسة متابعة نتائج قمة جوهانسبرغ، وسوف تدرس على الأغلب وسائل التعجيل بخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل وتقليل الفجوة المتزايدة بين مستويات الدخل وتهيئة البيئة الدولية المناسبة للتنمية وتعزيز الديمقراطية في العالم. وأضاف أن منظمة العمل الدولية ترى أن من الضروري جداً تنسيق أنشطتها لمتابعة قمة جوهانسبرغ مع الأهداف الإنمائية التي نص عليها إعلان الألفية، مع إدراك أن النصوص المعتمدة في قمة جوهانسبرغ تعطي مزيداً من التفصيل لأهداف القضاء على الفقر المعلنة في برنامج عمل الألفية، بما في ذلك التعهدات المهمة التي قطعتها على نفسها البلدان الصناعية وكذلك التوصيات التي يمكن أن تقوم بتنفيذها تلك البلدان والتي تتطلب متابعة من منظمة العمل الدولية ومكوِّناتها المختلفة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.